العدد (1564) السنة السادسة - السبت (25) تموز 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مباحثاته مع المالكي ركزت على التعاون المقبل

اوباما: لايمكن تحميل العراق اخطاء الديكتاتور المخلوع

واشنطن- نيويورك/ المدى والوكالات

وعد الرئيس الاميركي باراك اوباما بمساعدة العراق على تحريره من العقوبات التي تعود الى عهد النظام المباد وفضل التركيز على التعاون المقبل بدلا من الخلافات الثنائية في الوقت الذي تدخل فيه العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة.

وقد استقبل اوباما رئيس الوزراء نوري المالكي في البيت الابيض، وخيم التوتر على العلاقات، التي تفقد تدريجيا طابعها العسكري، بين الحكومتين في الاشهر الاخيرة.

واكد اوباما مجددا الدعم الاميركي لجهود المصالحة الوطنية الا انه لم يبد اي اعتراض على بطء العملية. وكان التهديد الذي اطلقه نائب الرئيس الاميركي جو بايدن خلال زيارة الى العراق من احتمال تراجع الولايات المتحدة عن التزاماتها في حال عودة العنف، اثار استياء العراقيين. لكن المالكي الذي جاء بحثا عن استثمارات ومساعدات لاعادة اعمار العراق، ركز على آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي.

وعبر اوباما عن دعمه لجهود المالكي لرفع العقوبات المفروضة على العراق منذ غزو الكويت في ١٩٩٠. وقال ان "الاستمرار في تحميل العراق اخطاء ديكتاتور مخلوع سيكون خطأ". من جهته، اكد المالكي ان "الرئيس اوباما والادارة الاميركية متفقان معنا على ان العراق لم يعد يمثل تهديدا للسلام والامن الدوليين".

ويتعين على العراق تخصيص خمسة بالمئة من عائداته النفطية لهذه التعويضات التي سيدفع جزء كبير منها للكويت.

وقد زار المالكي الامم المتحدة في نيويورك، حيث عقد اجتماعا مع الامين العام للمنظمة الدولية ثم مع ممثلي الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس (بريطانيا والصين وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة). وصرح للصحفيين بعد هذه الاجتماعات ان "العراق لم يعد يشكل تهديدا للمجتمع الدولي" والعقوبات "لم تعد ضرورية". وذكر اوباما بان للاعضاء الآخرين في مجلس الامن الدولي كلمتهم في هذه القضية. لكن المالكي واوباما عبرا عن رغبتهما في تطبيع العلاقات وتوسيعها بينما وعد الرئيس الاميركي بانسحاب قوات بلاده من العراق بحلول ٢٠١١.

اوباما يتوقع ايام صعبة في العراق

من جهته توقع وزير الخارجية هوشيار زيباري أن تأخذ مسيرة تخلص العراق من قيود الفصل السابع وقتاً، وقال "إن العملية سوف لن تتم بين ليلة وضحاها، فالمسألة ليست هينة". وأكد زيباري أهمية أن يتبنى أعضاء مجلس الأمن التقرير الذي سيرفعه الأمين العام للأمم المتحدة عن كيفية إخراج العراق من القيود وتحريره منها.

الى ذلك قال الرئيس الاميركي باراك اوباما خلال لقائه المالكي "لا شك اننا سنواجه، انا ورئيس الوزراء (المالكي)، مزيدا من الايام الصعبة". كما دعا الرئيس الأمريكي إلى المزيد من المصالحة بين الجماعات العرقية في العراق، وقال إن التوصل لاتفاق بشأن القضايا المثيرة للخلاف يعد أمرا ضروريا من أجل وحدة العراق واستقراره في المستقبل في الوقت الذي تحول فيه القوات الأمريكية مسؤولية الأمن إلى العراقيين.

وأكد المالكي للرئيس الأمريكي التزامه بالتوصل إلى عراق موحد وتسوية القضايا المختلف بشأنها مع الجماعات العرقية والدينية الأخرى، مشيرا إلى أن العراق يعتزم العمل وفق خطة وطنية يتساوى فيها أبناء العراق وبناته كافة فيما يقدمونه من إسهام وخدمات، مضيفا أن العراق سيوحدهم ولن تتسبب عناصر أخرى في انقسامهم.

الى ذلك أشاد رئيس الوزراء بما تحقق في البلاد على مدى السنوات الماضية، مشددا على ضرورة حل الخلافات بين الفرقاء السياسيين العراقيين عبر الاحتكام للدستور. وقال في كلمة ألقاها في معهد السلام الأميركي في واشنطن الخميس إن "الديمقراطية عندنا أصحبت فريدة في المنطقة وتواجه تحديات كبيرة سواء من الذين لا يؤمنون بمبدأ الديمقراطية أو من قبل المحيط الإقليمي الذي لم يعد يحسن التعامل مع نظام ديمقراطي في منطقة لم تعرف ذلك"، وأكد أن عملية المصالحة متواصلة وأنها أوجدت حلولا للكثير من المشاكل المعقدة الموروثة، مثل "إعادة ما يزيد على ١٠٠ ألف من الجيش العراقي السابق، ومنح الحقوق التقاعدية لما يزيد على ٢٠٠ ألف من منتسبي هذا الجيش ومعالجة العاملين في الهيئات والوزارات التي تم حلها مثل التصنيع العسكري ووزارة الإعلام وغيرها".

وعلى صعيد آخر، وفي المحور العسكري، قال المالكي إن القوات الأميركية ستكمل انسحابها الكامل من العراق بنهاية سنة ٢٠١١ كما تنص على ذلك الاتفاقية الأمنية التي وقعتها بغداد وواشنطن. لكنه أضاف أن الحكومة تحتفظ بحق طلب المساعدة من القوات الأميركية لتدريب نظيرتها العراقية لو رأت الحاجة لذلك، مضيفا إن "الرغبة موجودة عند الطرفين أن تستمر هذه العلاقة التعاونية بين البلدين لكن تبقى طبيعتها وحجم القوات الموجودة ومهامها هذا ما سيقرر لاحقا وليس من الآن".

ونفى رئيس الوزراء الأنباء التي أشارت إلى قيام السلطات العراقية بفرض قيود على تحركات القوات الأميركية الموجودة داخل العراق. وأضاف أن تحركات القوات الأميركية تخضع للاتفاقية الأمنية الموقعة بين الجانبين الأميركي والعراقي.

واللقاء بين المالكي واوباما هو الأول منذ انسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية في ٣٠ حزيران الماضي بناء على الاتفاق الأمني بينهما والذي تم التوصل إليه العام الماضي. وقال أوباما إنه سيلتزم بخطط انسحاب القوات القتالية بحلول آب من عام ٢٠١٠ على أن تنسحب جميع القوات بحلول نهاية عام ٢٠١١.

الى ذلك اكد رئيس الوزراء خلال لقائه في مبنى الكونغرس رئيسة مجلس النواب الاميركي نانسي بيلوسي انه يسعى "من خلال هذه الزيارة الى توسيع العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات، وبحث كيفية دفع العملية الديمقراطية الى الامام، بعد تحقيق نجاحات امنية كبيرة على الارهابيين والخارجين عن القانون". وأضاف ان القوات العراقية "اثبتت قدرتها على تحمل المسؤولية بعد انسحاب القوات الاميركية من المدن، واليوم نريد أن نسير بنفس الاتجاه لتفعيل اتفاقية الاطار الاستراتيجي في المجالات الاقتصادية والتجارية والعلمية والثقافية". وانتقد المالكي "الاعلام المعادي الذي يحاول تشويه النجاحات المتحققة بالمراهنة على عدم قدرة قواتنا الامنية على تحمل المسؤولية، لكنها أثبتت قدرتها على ذلك في اول اختبار بعد انسحاب القوات في الثلاثين من حزيران الماضي عندما تمكنت من الحفاظ على الامن عندما توجه الملايين من العراقيين لاداء شعائرهم الدينية قبل عدة ايام".

من جهتها قالت رئيسة مجلس النواب الاميركي ان التطورات والنجاحات التي تحققت في العراق ستجذب اصحاب رؤوس الاموال والمستثمرين والشركات للعمل في العراق والمشاركة في عملية البناء. واضافت بيلوسي "سوف اعمل على دعم الاتفاقية وتوسيع آفاق التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والعلمية والثقافية".

على الارجح

٢٠ مليار دولار !

حسين رشيد

ظلت العملية السياسية الجديدة في العراق عرضة لمؤامرات وتدخلات اقليمية ودولية في محاولة لاجهاضها ووأدها في مهدها وما رافق السنوات الست من دمار وخراب وارهاب واقتتال سياسي بين بعض الاطراف ، من اجل الاستحواذ على السلطة وكرسي الحكم ، الامر الذي دفع بالبعض الى عكس ذلك الصراع على الشارع حيث نتج عنه مانتج .

وبما ان عملية التغيير السياسي في البلد كانت من دكتاتورية الى ديمقراطية لذا كانت صناديق الاقتراع هي الفيصل الحاكم في رسم خارطة الحكومة الحالية ،التي اعتمدت التوافقية في محاولة لارضاء جميع الاطراف والمكونات العراقية الداخلة في العملية السياسية. مع ذلك الاغلبية الفائزة في الانتخابات ظلت هي صاحبة القرار الاكثر تاثيرا في المشهد السياسي العراقي ، لكن ذلك وما حدث من تقاسم للسلطة التنفيذية والتشريعية وحتى القضائية على اسس حزبية تارة وتارة اخرى طائفية وما انتجه التوافق السياسي حول بعض الامور، لم يرض اطرافا خارجية رغم كل شيء ، حيث اخذت تعمل بشكل سريع في محاولة لتغيير ملامح الصورة السياسية في العراق من خلال الانتخابات البرلمانية المقبلة والعمل على اعادة بعض الاطراف الى ناصية السلطة عبر التأثير على اراء الناخبين عبر وسائل عدة ، وما اعلنته الحكومة وبعض الاطراف السياسية من ان هناك جهات رصدت (٢٠ مليار دولار) للتأثير على سير الانتخابات البرلمانية المقبلة ، حيث اثار هذ الامر الكثير من الاراء وردود الافعال السياسية حول ضخامة المبلغ الذي يفوق ميزانيات دول عدة ترزح تحت خط الفقر والعوز، والغاية التي رصد من اجلها ، مع سكوت اطراف اخرى قد تكون معنية بذلك ..الامر الذي رافقه انعقاد اجتماع موسع في تركيا ضم قادة من ازلام النظام السابق وقياديين في ما يسمى (مجلس المقاومة العراقية) المكون من بقايا النظام السابق وازلامه وبعثيين وبعض القوى الارهابية المعروفة بدوافعها وافعالها الاجرامية مع قادة امنيين اميركيين وبرعاية تركية.

وماحدث في الايام السابقة من تفجيرات استهدفت الابرياء من المدنيين وبعض الكنائس واعمال عنف واغتيالات لرجال الامن، ما هو الا مؤشر على بعض النوايا الخبيثة التي تحاول خلق فوضى جديدة وافشال الاتفاقية الامنية ومحاولة العودة الى فترة مظلمة سابقة رافقت سنوات التغيير.

ومن الامور التي أُشُرت اخيرا فيما يخص التأثير على الانتخابات النيابية المقبلة، ما يحدث في محافظة ديالى من تبني احدى الجهات السياسية التي استحوذت على اغلبية مناصب المحافظة الادارية بناء وتعويض دور المهجرين التي تضررت بفعل الاعمال الارهابية لتنظيم القاعدة ، اذ عملت هذه الجهة على ترميم الدور المتضررة بنسبة بسيطة وبناء غرفة وملحقاتها الاخرى في الدور المهدمة بشكل كامل . هذا اضافة الى مايحدث في محافظات اخرى مثل الموصل والانبار وكركوك ، مع توارد الاخبار والتقارير بشأن تصاعد نشاط تنظيم القاعدة الارهابي في محافظة البصرة. وهي جميعها امور اولية تنضم بصورة او باخرى الى مشروع التأثيرعلى الانتخابات النيابية المقبلة.

الحكومة توجه مذكرتي اعتراض على الاجتماعات

اتصالات بين واشنطن وانقرة مع مجموعات تتبنى العنف في العراق

واشنطن/ ا ف ب

اعلن العراق عن "صدمته" بشأن اتصالات جرت بين مسؤولين اميركيين مع مجموعات تتبنى العنف في العراق، بحسب ما اعلن وزير الخارجية هوشيار زيباري في واشنطن.

وفي مقابلة مع قناة "الحرة" الاميركية، قال زيباري ان الانباء التي تحدثت عن عقد اجتماع في الربيع الماضي في اسطنبول بتركيا بين ممثلين عن "حركة المقاومة العراقية" ومسؤولين من الجانب التركي والاميركي، كان لها "وقع الصدمة" على الحكومة العراقية. وقال ان "هذا الموضوع خلق ردة فعل سلبية من جانب الحكومة العراقية على هذه التقارير والمعلومات، وأتصور كان لهذه المسألة وقع الصدمة، ذلك أن المجلس السياسي للمقاومة يمثل بقايا حزب البعث وأنصار النظام السابق والمجموعات التي تتبنى العنف والإرهاب كوسيلة لتغيير الوضع وأيضا الشبكات التي تؤمن بالقتل والتفجير واستهداف الأبرياء، لذلك استغربنا في الحكومة العراقية كيف يلتقي ممثلون من الجانبين الأميركي والتركي بممثلين عن هذه المجموعات". واضاف زيباري ان الحكومة "ستقدم اعتراضات إلى كل الأطراف التي شاركت في هذا الإجتماع بعدما أثارت هذا الأمر مع الجانب الأميركي". واوضح ان اللقاء "عقد على ما يبدو في اذار في اسطنبول".

وفي غضون ذلك، قال بيان صادر عن الحكومة ان مجلس الوزراء اطلع على بروتوكول ينظم الجلسات التفاوضية بين ما يسمى (المجلس السياسي للمقاومة) وممثلي الحكومة التركية وبشهادة ممثل الحكومة التركية، واضاف البيان الذي تسلمت (المدى) نسخة منه ان المجلس قرر توجيه مذكرتي استفسار خطيتين الى سفارتي الولايات المتحدة الاميركية والجمهورية التركية في بغداد حول هذا الموضوع، وما يحمله البروتوكول في طياته من تدخل في الشأن السياسي العراقي الداخلي، مع التأكيد على السفارتين الاميركية والتركية بتقديم اجوبة واضحة.

وردا على سؤال لرئيس الوزراء نوري المالكي حول هذه المسألة خلال مؤتمر صحفي عقده في المعهد الاميركي من اجل السلام، اكد ضمنا انه تحدث بهذا الامر مع اوباما. واوضح انه تلقى الضمانة بان ترفق اي محادثات مماثلة بشروط. واضاف ان "الحكومة الاميركية والرئيس باراك اوباما قالا لنا انهما لن يتساهلا مع اولئك الذين يقتلون جنودا عراقيين وجنودا اميركيين ومواطنين عراقيين". وقال ايضا "لن تكون هناك اذن محادثات بين الحكومة الاميركية واي من ممثليها وبين هؤلاء القتلة". ومن ناحيتها اكدت وزارة الخارجية الاميركية ان اتصالات جرت في اطار جهود المصالحة بين الاطراف المختلفة في العراق، وبموافقة الحكومة العراقية. وقال روبرت وود، المتحدث باسم الخارجية الاميركية بحسب فرانس برس "يلتقي مسؤولون اميركيون، عسكريون ودبلوماسيون، بانتظام عددا كبيرا من العراقيين لتشجيع جهود المصالحة وتحقيق الوحدة الوطنية". واضاف وود ان "الاجتماعات المشار اليها، والتي تم ابلاغ مسؤولين في الحكومة العراقية بحصولها، جرت قبل عدة اشهر". واكد المتحدث ان الولايات المتحدة لم تسع باي شكل الى اضعاف الحكومة العراقية. موضحا "بعد ان عملنا طوال ست سنوات على مساعدة العراقيين على تشكيل حكومة تمثيلية وديموقراطية، فان السعي الى اضعافها سيكون آخر ما نرمي اليه".

تقارير جديدة عن تورط القوات البريطانية في تعذيب معتقلين بالبصرة

لندن/ الوكالات

كشفت صحيفة الغارديان عن تفاصيل تورط القوات البريطانية في تعذيب وإساءة معاملة المدنيين والمعتقلين العراقيين في مدينة البصرة.

وفي مقال كتبه البريطاني ريتشارد نورتون تحت عنوان (الحقائق القاسية في البصرة) اكد مدى إنعدام الإنضباط بين صفوف القوات البريطانية وغرور وزهو وزارة الدفاع البريطانية. وقال أنه في صيف ٢٠٠٢ وفيما كانت القوات البريطانية تستعد للمشاركة في حرب العراق أرسل ضابط بريطاني رفيع المستوى رسالة عبر الإنترنت إلى زميل له تحدث فيها عن إجتماع بشأن كيفية التعامل مع المعتقلين والسجناء.

وأضاف الضابط بأن نقيبا في الجيش الأمريكي أدار الإجتماع وتحدث مطولا حول طرق معاملة القوات الأمريكية للأسرى في معتقلي "باغرام" بأفغانستان و"غوانتانامو" بكوبا، مشيرا إلى أن شرح النقيب مكّنه من "تذكير المجتمعين ألا يكلفوا أنفسهم كثيرا مشقة مراعاة حقوق المعتقلين على حساب المعلومات الإستخباراتية".

وأشار الكاتب إلى أن التصريحات الجديدة جاءت في إطار التحقيق في قضية مقتل المعتقل بهاء موسى على أيدي القوات البريطانية بالبصرة في ايلول ٢٠٠٣، مضيفا بأن "التحقيق رسم صورة مخيبة لسلسلة القيادة في الجيش البريطاني، فهم إما غير متأكدين من أساليب التحقيق المسموح بإتباعها وما هو محرم دوليا أو أنهم لا يأبهون لذلك من الأصل وتجاهلوا الحظر عمدا". وقال الكاتب "إن أجهزة الإستخبارات والأمن والمحققين العسكريين سواء الأمريكيين أو البريطانيين اختاروا أن يتجاهلوا هذه التوصية عمدا بعد إعتقالهم الكثير من الأشخاص في العراق وأفغانستان".

وكشفت التحقيقات عن قول أحد الشهود وهو جندي بريطاني كان يشهد عمليات تعذيب أنه رأى "معتقلا عراقيا مغطى الرأس جاثيا على ركبتيه ويداه مقيدتان خلف ظهره ورأسه محني نحو الأسفل فيما يقوم جندي بريطاني بضربه ضربا مبرحا". فيما أشار شاهد آخر إلى أن أحد المعتقلين وهو شيخ كبير كان يجاهد للبقاء في الوضعية الصعبة التي أرغمه الجنود على الوقوف بها فيما أحد الجنود يصرخ به: "قف أيها الجد"، مضيفا بأن جميع المعتقلين كانوا في حالة ضغط شديد وبعضهم كان يبكي والآخر يرتجف.

وأشارت "الغارديان" إلى أنه مع تواصل التحقيق في هذه القضية وجدت وزارة الدفاع البريطانية نفسها مرغمة من قبل المحكمة العليا على إجراء تحقيق منفصل مستقل حول إتهامات بلجوء جنود بريطانيين إلى تشويه وقتل مدنيين عراقيين في منطقة العمارة في ١٤ ايار من عام ٢٠٠٤. وأوضحت الصحيفة أن السبب الذي أجبر الوزارة على إجراء التحقيق هو مطالبة قضاة غاضبين بذلك عقب اكتشاف عملية إخفاء المعلومات والأدلة الحساسة عن المحكمة ومن بينها تبادل رسائل بين وزراء بريطانيين حول الحادثة.

وختمت الصحيفة بالقول "إن هذه الحوادث وربما المزيد من الحوادث الأخرى تكشف بما لا يدعو للشك إنعدام إنضباط مثير للقلق بين الجنود البريطانيين وغرورا بين مسؤولي وزارة الدفاع البريطانية"، مشيرة إلى أن "الشيء الوحيد الجيد الآن هو أن المحامين والقضاة وقوانين حقوق الإنسان تخضع هذه الأنشطة لإنتقادات وتعنيف لا سابق لهما".

يذكر أن لجنة الإستخبارات المشتركة في بريطانيا قد أصدرت مذكرة عام ١٩٦٥ تضمنت توصيات وقواعد للمحققين العسكريين وتقول "إن استخدام التعذيب البدني والمعاملة القاسية بكل أنواعها لا تؤتي أية ثمار لأن هذه الأساليب قد تقنع المعتقل بالإعتراف ولكنها لا تجبره على قول الحقيقة دائما".

وكانت بريطانيا قد أعلنت عام ١٩٧٢ بعد تكشف دلائل عن تعذيب في إيرلندا الشمالية أن هناك خمسة أساليب تحقيق محرمة هي تغطية الرأس ووجه المعتقل بإتجاه الحائط لمدة طويلة والتعريض للأصوات العالية جدا والحرمان من النوم ومن الطعام والشراب وأنها ستمنع ذلك في أية عمليات عسكرية مستقبلية للقوات البريطانية إلا في حال قرر البرلمان عكس ذلك.

الداخلية: تنقّل القوات المقاتلة يحتاج الى إذن عراقي

تفسير اتفاقية الانسحاب "الصارم" يعرقل تحركات الجيش الاميركي

بغداد/ المدى

قال الجنرال تشارلز جاكوبي ثاني أكبر قائد أمريكي في العراق ان قادة عسكريين أمريكيين وعراقيين يتغلبون على الخلافات بشأن تنفيذ اتفاق سحب القوات ونجحوا في القضاء على بعض الاحباط بين المسؤولين الامريكيين بشأن القيود الجديدة.

وقال الجنرال الامريكي بحسب رويترز "كنا نعتقد اننا سنجلس ونبحث الموضوع برمته (مع الزعماء العراقيين) لكن اتضح في الواقع انه أشد صعوبة".

وزاد الاحباط في أوائل الشهر الحالي بين قادة الجيش الامريكي الذين واجهوا قيودا عراقية غير متوقعة على تحركات القوات الامريكية مثل تقييد قوافل الامداد الامريكية في المدن بالمهام الليلية وذلك بعد ان انسحبت القوات الامريكية المقاتلة من قواعدها في المدن يوم ٣٠ حزيران.

ووفقا لرسالة بالبريد الالكتروني نشرتها صحيفة واشنطن بوست، شكا قائد امريكي في بغداد في الشهر الحالي من ان التفسير العراقي الصارم للاتفاق يفرض الكثير من هذه القيود على حركة القوات ويمكن ان يعرض القوات الامريكية للخطر.

ودفع التوتر الجنرال جاكوبي الى الدعوة إلى اجتماع خاص مع قائد الجيش العراقي أرسل عبر الاقمار الصناعية الى المئات من الضباط الأمريكيين والعراقيين في انحاء العراق ليحدد بالتفصيل ما الذي يمكن ان تفعله القوات الامريكية أو لا تفعله بموجب الاتفاق الامني الثنائي.

ولا يزال الجانبان يعملان من خلال تفسيرات مختلفة للاتفاق الذي سيحكم الانسحاب الامريكي التدريجي من العراق خلال ٢٩ شهرا قادمة، لكن جاكوبي قال ان الاوضاع تحسنت بعد اجتماع التاسع من تموز. وقال "وجدنا ان علينا ان نوضح الامور ونزيد من مستوى التفاصيل. ومن بين الأشياء الرئيسية التي تمت، ان الجنرال علي. غيدان . رخص (للضباط العراقيين) باتخاذ قرارات محلية" في اشارة الى قائد القوات البرية العراقية الفريق الركن علي غيدان.

وكان يوم ٣٠ حزيران نقطة تحول بالنسبة للمسؤولين العراقيين بعد أكثر من ستة أعوام من الحرب ودليل على استقلال العراق المتجدد والمهارات المتزايدة للقوات الامنية العراقية.

وانسحبت القوات الامريكية بموجب الاتفاق من المدن لكن بقيت فيها بعض القوات لتقديم الدعم للقوات العراقية ولا يزال الجنود يقومون ببعض المهام في المناطق الحضرية مثل المساعدة في أعمال إعادة البناء. كما ينص الاتفاق الامني على انتهاء العمليات القتالية الامريكية في الصيف القادم والانسحاب الكامل بحلول عام ٢٠١٢.

وقال جاكوبي ان الاجتماع اوضح كيف ومتى يمكن لقوافل الامداد ان تتحرك وقرر ان بعض فرق اعادة البناء يمكن ان تتنقل في المدن خلال النهار تحت قيود معينة.

من جهته قال اللواء عبد الكريم خلف المتحدث باسم وزارة الداخلية ان الاتفاق يسمح بتحرك قوافل الامداد والمهام الاستشارية، لكنه اشار الى ان العراقيين لن يتراجعوا عن تفسيرهم للاتفاق. واوضح خلف ان العراقيين لم يعطوا القوات الامريكية المقاتلة حرية حركة اكبر داخل المدن، فهذا يحتاج الى اذن.

فيما قال جاكوبي ان الخلافات بين القوات العراقية والامريكية بشأن موضوعات مثل عمليات الدفاع عن النفس المسموح بها للقوات الامريكية سيتم التعامل معها على اساس كل حالة بمفردها.

دورية امريكية في احد شوارع بعقوبة